شركات التدقيق الكبرى وغراماتها الضخمة

ياسر فنري

ماجستير في العلوم المالية والمصرفية - مدير مالي

مصدر الصورة: https://www.aleqt.com/2021/05/03/article_2084891.html

عند النظر للوهلة الأولى تجد أن كل شيء ضمن معايير عالية من المهنية والتنظيمية والتسويقية وحتى الفواتير المالية؛ كيف لا وأن من يقصد هذه المكاتب البراقة التي تم اختيار مواقعها وموظفيها بعناية ضمن أرقى المناطق لخدمة الأنشطة المختلفة؛ سوف يتكون لديه الإعجاب من النظرة الأولى؛ أضف إلى ذلك سمعة ناصعة حول العالم إنهم الكبار بلا منازع؛ من يتعامل معهم عليه أن يتوقع ذلك، بأن أقل مبلغ ممكن دفعه لخدمات تدقيق الحسابات يبدأ من مضاعفات عشرة الآلاف دولار للشركات الصغيرة، ليصل إلى ملايين الدولارات للشركات الكبرى، فهل تستحق هذه الشركات مثل هذه الأتعاب؟

بصراحة الأمر ومن وجهة نظر إدارة الشركات؛ نعم، إن التقرير الصادر عن أحد هذه الشركات يستحق كل سنت أنفق في سبيله؛ ليس بالضرورة لما يحتويه من البيانات بل لما يَخلق من إنطباع لدى قارئ البيانات والمستفيد منها؛ إن أي تقرير صادر عن شركة بهذه المواصفات والسمعة يعطي الانطباع ٩٠٪ بأن كل شيء على مايرام وأن الشركة خضعت لاختبارات فحص وتدقيق على مستوى عالٍ جداً، وبالتالي لايستلزم بذل جهود إضافية للتحليل والبحث والقراءة ضمن السطور لكشف المستور، فمن هي تلك الشركات؟ وماذا نعرف عن حجمها وأعمالها وما هي الأسواق التي تعمل بها؟ وهل هي فعلاً بتلك المنزلة الكبيرة؟

لمحة تعريفية:

شركات المحاسبة الأربع الكبرى هي الشركات الرائدة في مجال المحاسبة والخدمات المالية والمهنية، تسيطر على أكبر شبكة من العملاء، وأضخم إيرادات في جميع أنحاء العالم؛ تقوم بتدقيق حوالي ٨٠٪ من الشركات المدرجة في الولايات المتحدة لوحدها؛ وتتمتع بتقديم العديد من الخدمات سواء تدقيق الحسابات؛ الاستشارات المالية، الدراسات المالية والتنظيمية، الخدمات والاستشارات الضريبية وغيرها؛ أحد أهم أسباب نجاح هذه الشركات أن لديها برامج لاستقطاب المواهب من المختصين منذ لحظة التخرج وحتى سن التقاعد؛ إضافة إلى برامج تدريب خلال الفترة الوظيفية وبرامج تضم العديد من المزايا والحوافز والمنافع النقدية والعينية إضافة إلى الرواتب المجزية؛ التي تبدأ بحوالي ٧٠ ألف دولار سنويًا لبدء التعيين في أسواق أمريكا وأوربا؛ لابد من الثناء على هذه البرامج إذا أنها أثبتت فعاليتها في ضمان ولاء الموظفين بنسبة عالية جدا؛ حتى أن الاتفاقات المبرمة بين الهيئات المنظمة للمهنة في بعض الدول وهذه الشركات تجعل لزامًا عليها توظيف الحاصلين على شهادات كالمحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) وACCA وPCPA في الباكستان؛ ويتطلب الموظف وقتًا يتراوح من ١٠–١٥ سنة لينضم إلى منصب الشريك في مثل تلك الشركات والإنضمام إلى نادي النخبة.

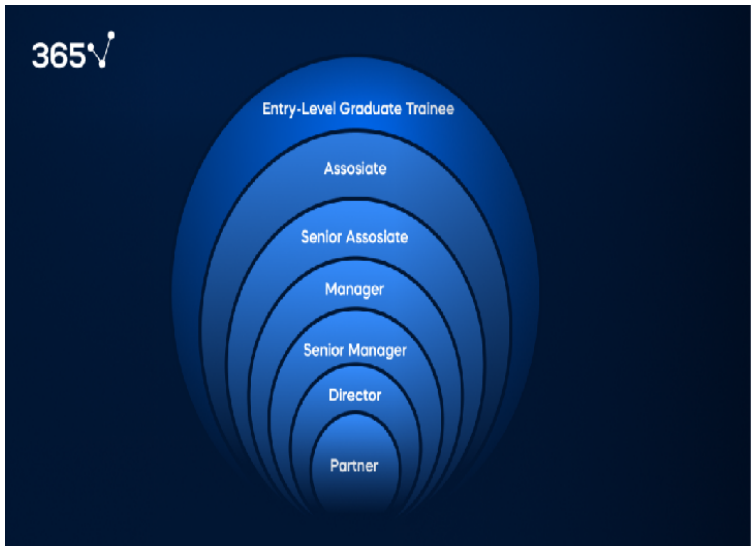

مصدر الصورة: https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/accounting/big-4-accounting-firms/

فيما يلي شركات المحاسبة الأربعة الكبار:

شركة ديلويت: صنفت كأكبر شركة ضمن مجموعة شركات المحاسبة الكبار، حققت ٥٩.٣ مليار دولار من العائدات في عام ٢٠٢٢. وهي تعمل في أكثر من ١٥٠ بلدا وتوظف مايقرب من ٤١٢٠٠٠ موظفًا.

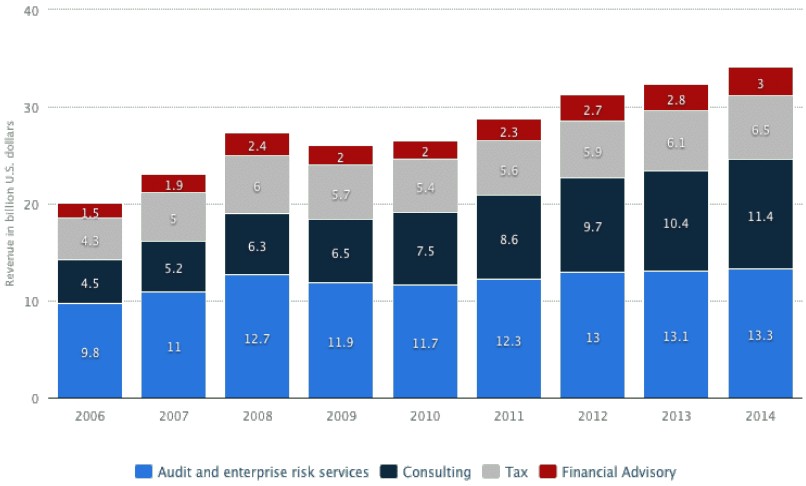

مصدر الصورة: What - https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/accounting/big-4-accounting-firms/ Are the Big 4 Accounting Firms? - 8 Mar 2023

شركة برايس ووترهاوس كوبرز: ثاني أكبر شركات المحاسبة الأربع الكبرى بإيرادات عالمية بقيمة ٥٠.٣ مليار دولار من العائدات في عام ٢٠٢٢، تعمل في ١٥٧ بلدا وتوظف ما يقرب من ٣٢٨٠٠٠ موظفا.

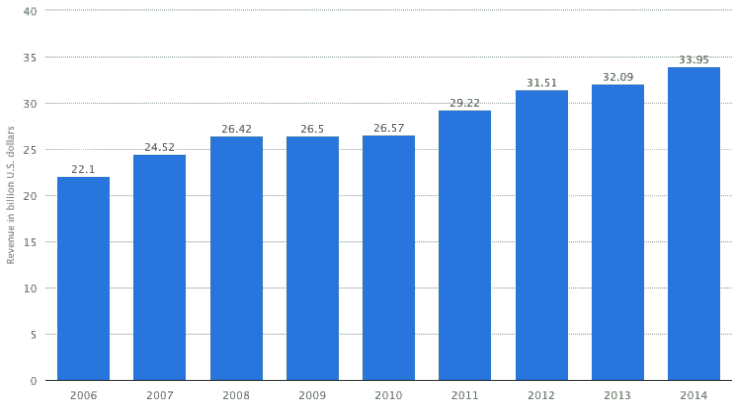

مصدر الصورة: What - https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/accounting/big-4-accounting-firms/ Are the Big 4 Accounting Firms? - 8 Mar 2023

شركة إرنست ويونغ: ثالث أكبر شركات المحاسبة الأربع الكبرى بإيرادات عالمية بقيمة ٤٥.٢ مليار دولار من العائدات في عام ٢٠٢٢، تعمل في ١٥٠ بلدا وتوظف ما يقرب من ٣٦٥٠٠٠ موظفا.

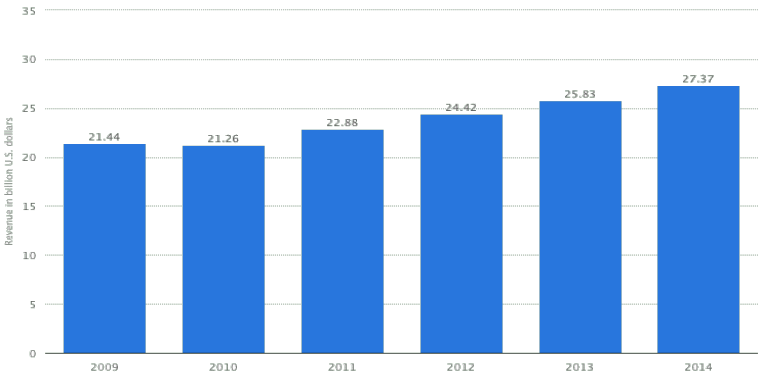

مصدر الصورة: What - https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/accounting/big-4-accounting-firms/ Are the Big 4 Accounting Firms? - 8 Mar 2023

شركة كي بي أم جي: أصغر شركات المحاسبة الأربع الكبرى بإيرادات عالمية بقيمة ٣٤.٦ مليار دولار من العائدات في عام ٢٠٢٢، تعمل في ١٤٥ بلدا وتوظف ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ موظفا.

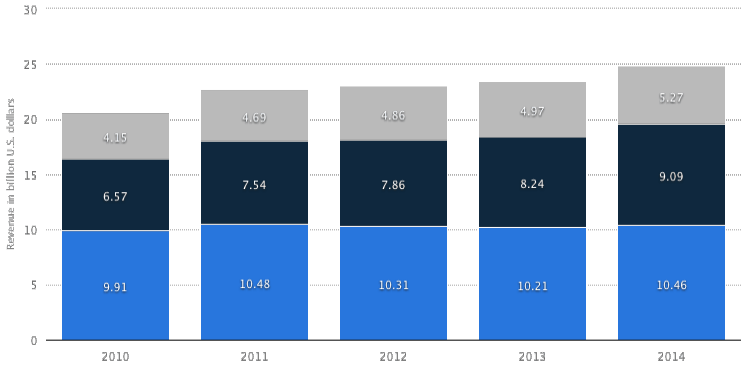

مصدر الصورة: What - https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/accounting/big-4-accounting-firms/ Are the Big 4 Accounting Firms? - 8 Mar 2023

وبشكل عام يمثل الانضمام لإحدى هذه الشركات فرصة مهنية حقيقية للراغبين في العمل ضمن مجال المهن المحاسبية والاستشارات المالية؛ لكن لماذا زادت أخطاء هذه الشركات وهفواتها في السنوات الأخيرة؛ لتتسبب بنتائج كارثية للمستثمرين؟ فضلا عن خوف وقلق للجهات التنظيمية لدرجة منع بعض من هذه الشركات من الحصول على عقود جديدة.

لمحة عن أزمة الشركات المحاسبية الكبرى:

دعونا نعود إلى الوراء لحوالي ٢٢ عامًا ونستذكر وجود ٨ شركات محاسبية كبرى؛ تقلص عددها إلى ٥ شركات، وذلك لأسباب تتعلق بالدمج والاستحواذ، ثم نقص عددها شركة واحدة، بسبب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) التي كانت مقومة بمئات مليارات الدولارات آنذاك، والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة آرثر اندرسون Arthur

Andersen) وكانت مقومة بما يزيد عن ١٠.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، لثبوت تورط شركة التدقيق في التلاعبات المالية (قسم منها شركة تدقيق الحسابات الخارجية وقسم منها شركة التدقيق الداخلي وقسم منها المستشار المالي)، الأمر الذي خلق الحاجة لدى الجهات التنظيمية لتبني فكرة لجنة المراجعة المستقلة لاختيار مكتب المراجع الخارجي المستقل حيث يجب أن تكون شركة المراجعة مستقلة عن أي علاقة مع العميل؛ لتتوالى بعد ذلك قصص الإنهيارات والإفلاسات.

انهيار ارثر اندرسون كان درسًا قاسيًا للشركات ذات الطبيعة المشابهة، لأنها لم تكن تعتمد نظام هيكل الشبكات (الامتيازات المنفصلة قانونيا) في شكلها القانوني؛ أي أن الشركة هي شركة واحدة لها فروع حول العالم، وهذا أدى إلى القضاء عليها، وإقصائها من سوق العمل حتى الآن؛ الأمر الذي نبّه الشركات ذات الطبيعة المماثلة لاعتماد نظام هيكل الشبكات (الامتيازات المنفصلة قانونيا)، وتعديل أشكالها القانونية بأسرع وتيرة، أي أن كل فرع للشركة هو شركة بحد ذاته، وبذلك أي مسؤولية من أي نوع سوف تقع على ذلك الفرع دون غيره وبالتالي لن تتأثر الشركة الأم بأي حدث حول العالم .

وفي أعقاب فضيحة إنرون، طُلب من الشركات المدرجة في الولايات المتحدة تقديم تدقيقها إلى عمليات تفتيش مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة منذ إدخال قانون ساربانز–أوكسلي في ٢٠٠٢.

وبدأت المشاكل تزداد بدخول الشركات الأجنبية إلى السوق المالي الامريكي، لتستهل الفضائح بشركة تشاينا ميديكال تيكنولوجيز، التي انهارت بعد عملية احتيال مشتبه بها كلفت ٤٠٠ مليون دولار، وواجه مصفي الشركة عندها عقبة مع شركة كيه بي إم جي، التي رفضت تسليم سجلاتها المالية كونها مدققة حسابات الشركة من بكين[1]؛ وبسرعة أصبحت القضية موضع تنافس رئيس بين الدول والمنظمين والوكلاء في الخارج حول إمكانية الوصول إلى سجلات الشركات المالية. وترك هذا الخلاف شركات التدقيق المحاسبي العالمية الأربع الكبرى – ديلويت، وبرايس ووترهاوس كوبرز، وكيه بي إم جي، وإي واي، التي تتولى تدقيق نحو ١٤٠ شركة صينية مدرجة في الأسواق الأمريكية وحدها، محاصرة بين خسارة الأسواق التي عملت عليها لقرابة ٣ عقود أو التعرض لفرض عقوبات في أماكن أخرى.

و في مارس ٢٠٢١، بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات تنفيذ قانون يُلزم الشركات الأجنبية المدرجة في

[1] - شركات التدقيق الـ 4 الكبرى عالقة بين الولايات المتحدة والصين - الاثنين 3 ماي و2021 https://www.aleqt.com/2021/05/03/article_2084891.html

الولايات المتحدة بالسماح للمنظمين الأمريكيين بمراجعة عمليات تدقيق حساباتها المالية، أو مواجهة شطبها من البورصات المالية الأمريكية، الأمر الذي قد يكون له تداعيات مدمرة على عمليات تدقيق الشركات متعددة الجنسيات مثل آبلو وجنرال موتورز وغيرهم الكثير؛ فقد يواجهون مصيرا مشابها – من مبدأ المعاملة بالمثل –؛ لذلك تحاول شركات المحاسبة الأربعة الكبرى العمل على تحسين جودة عمليات التدقيق والمحافظة على جودة آلاف العمليات سنويا رغبةً منها في المحافظة على الأسواق المكتسبة وخصوصًا في الأسواق الناشئة والنامية. إلا أن الأخطاء والإهمال لايزال يُدرك من خلال آثاره (لا يمكن تحديد عدد المخالفات المرتكبة أو الآثار اللحظية للإهمال المرتكب من قبل الشركات المحاسبية نظرا لطبيعة الأعمال وبالغالب قابلية الشركات الضخمة لتحمل الصدمات؛ لكن ما يتم كشفه فقط عندما يتم فتح تحقيق ضمن حالات معينة على الغالب لشركات قد أفلست أو قيد الحصانة ضد الدائنين)، وفيما يلي ملخصا لبعض الأحكام الصادرة بحق الشركات المحاسبية الكبرى:

- ٢٠١٧، تم اتهام KPMG بأنها جزء من انهيار Halifax Bank of Scotland (HBOS) وتم تبرئتها لاحقا بعد أن تم شراء البنك من قبل شركة للويدز Lloyds
- ٢٠٢٠، أصدرت محكمة بريطانية حكما ضد (EY Global) بشأن تدقيقها في دبي لشركة الكالوتي لتنقية الذهب.
- ٢٠٢٠، رفعت الحكومة الماليزية وصندوق "وان إم دي بي" (1MDB) ووحداته التابعة، دعوى قضائية للحصول على أكثر من ٥. مليار دولار من ٤٤ شريكًا لشركة المحاسبة العالمية "KPMG ماليزيا" لدورهم في أعمال التدقيق الخاصة بالصندوق السيادي.
- ٢٠٢١، تلقت ماليزيا ٨٠ مليون دولار من شركة المحاسبة "ديلويت" (Deloitte PLT) في تسوية بشأن تدقيق الشركة للبيانات المالية للصندوق السيادي ووحدته السابقة "إس أر سي إنترناشيونال" (SRC International) بين ٢٠١١ و ٢٠١٤.
- ٢٠٢٢، سلطة دبي للخدمات المالية في دبي تغرم شركة KPMG لوار غلف وشريكها السابق، تم بمبلغ ٢ مليون دولار[1].

[1] - محاكم دبي تلزم «كيه بي إم جي» بدفع 231 مليون دولا -الأحد، ١٦ http://nabdapp.com/t/118245304 أبريل / 2023

- ٢٠٢٣، شركة KPMG في المملكة المتحدة قامت بتسوية مطالبة بقيمة ١.٣ مليار جنيه إسترليني من قبل المصفين في ما يتعلق بأعمال التدقيق الخاصة بشركة العقارات المنهارة كاريليون.
- ٢٠٢٣، أصدرت محكمة في دبي حكما ضد شركة KPMG لوار غلف (KPMG Lower Gulf) في الإمارات وعمان بدفع أكثر من ٢٣١ مليون دولار لمجموعة من المستثمرين على خلفية التدقيق الرديء على حسابات إحدى الصناديق التي كانت تديرها شركة الاستثمار المنهارة أبراج كابيتال[1].
- ٢٠٢٣، تم تغريم EY ألمانيا مبلغ ٥٠٠ ألف يور وحظرها من قبول عملاء تدقيق مدرجين جدد في ألمانيا بسبب الإخفاق في عملها مع شركة المدفوعات واير كارد[2].
- ٢٠٢٣، تغريم شركة «PWC» ٥.٦ مليون جنيه استرليني (٧ مليون دولار)، خلال تدقيقها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لشركة مجموعة بابكوك الدولية «بي إل سي».

مما لاشك فيه أن أي قضية من القضايا أعلاه هي من القضايا الضخمة، والمعقدة، التي احتاجت سنوات من التقصي والتحقيق من قبل نخبة المختصين، فهل هذا مؤشر خطير أم أنها هفوات؟

دور الشركات الكبرى في صياغة وتعديل المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها:

للإجابة على السؤال السابق، لابد لنا من فهم دور الشركات المحاسبية الكبرى في وضع التقارير المالية للشركات، فقد لعبت شركات المحاسبة الأربعة الكبرى الأدوار الأساسية والقوة الدافعة وراء وضع وإدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ فهم يشاركون في وضع المعايير وتطوير التوجيهات الخاصة بها؛ ومما لاشك فيه أن نسبة لا يستهان بها من أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هم من الشركاء والمدراء التنفيذيين سواء أكانوا حاليين أم سابقين في شركات المحاسبة، أضف إلى ذلك الدور التمويلي للأربعة الكبار لمكتب IASB أي أن هذه الشركات لها دور في صياغة المعايير؛ واقتراحات التعديل؛ ووضعها للتطبيق، وكيفية التطبيق؛ أضف إلى ذلك أن هذه الشركات لديها مواقع لشرح وتفسير التطبيق والتعديل لأي معيار من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ناهيك عن الأكاديميات العلمية التابعة لكل

[1] - الغرامات تلاحق «عمالقة التدقيق».. دبي بعد بريطانيا وألمانيا - 16 أبريل 202 https://www.alkhaleej.ae/

[2] - الغرامات تلاحق «عمالقة التدقيق».. دبي بعد بريطانيا وألمانيا - 16 أبريل 202 https://www.alkhaleej.ae/

شركة من الشركات الكبرى والتي بموجبها تتولى تدريب ومنح شهادات مزاولة المهنة في بعض الدول؛ ونظرا لنقص الخبرة الفنية في البلدان النامية، يستلزم الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التعاقد على خدمات الشركات الكبرى والتي بالفعل قامت بغزو الأسواق في الاقتصاديات النامية والناشئة خلال العقود الثلاثة الماضية.

ومما سبق نجد أنه لا يمكن وضع سبب الجهل وعدم المعرفة الكافية وراء إصدار تقارير بمعلومات مضللة تجعل المستثمرين يخسرون أموالا طائلة؛ ويجعل آلاف الموظفين يخسرون وظائفهم نتيجة العديد من عمليات الاحتيال والإهمال والكثير غيرها من الأسباب والمسببات، الأمر الذي يقودنا إلى محاولة معرفة حدود المسؤولية عن هكذا أعمال وكيفية المحاسبة عنها.

حدود المسؤولية ومن هو المسؤول:

دائما ما تلتزم شركات المحاسبة الأربع الكبرى بدفاع نمطي؛ بأن تقرير مدقق الحسابات هو مجرد إبداء رأي؛ بعبارة أخرى، لا يوفر رأي التدقيق سوى تأكيد معقول بعدم وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية للشركة؛ وأن معرفة ما إذا كانت الشركة متورطة في أي أعمال احتيالية أم لا؛ هي مسؤولية تحقيق جنائي، هكذا هو الرد الحاضر ولكن ليس كل انهيار أو إفلاس هو نتيجة أعمال احتيالية؛ فمنها ما هو لأسباب مالية وفنية وتشغيلية بحتة وجب على المدقق التنبيه لها وبشكل فوري، فهو الخبير المستقل الذي ينظر من الأعلى، ولديه إمكانية مقارنة النتائج مع الشركات المثيلة في السوق بحكم عمله مع العديد من الشركات، ورغم ذلك فالأخطاء تحدث.

ومع انتشار الوعي الاستثماري حول العالم أصبح معظم المستثمرين والمساهمين معنيين بالعلوم المالية والمحاسبية والإدارية ولم يعودوا يقبلوا مبدأ المحاولات الطيبة كأساس لتبرير الأخطاء، فكما نحن في ظل العولمة والإيمان بالتخصص الأمر الذي يدفع هؤلاء المستثمرين كي يقوموا بإسناد العديد من المهام سواء كتابة العقود أو دراسة الجدوى الإقتصادية أو دراسات السوق أو تدقيق الحسابات وتوظيف الموهوبين وبرواتب عالية جداً؛ وأتعاب مرتفعة، فهم يتوقعون النتائج بما يتماشى مع محتويات تلك التقارير، لذلك وجب الحذر الشديد حتى ولو كان معتمد التقرير موظفًا، يعتمد الآخرون على مخرجات عمله؛ فقد تطاله المسؤولية؛ وكنتيجة لتزايد حالات الإنهيارات والإفلاسات والتي بلغت ذروتها في أعقاب جائحة كورونا التي أطاحت بكبرى الشركات التي لديها قدرة ضخمة على استيعاب الصدمات والأزمات، ورغم

ذلك سقطت، فقد أصبح المستثمرون يسعون خلف المدراء التنفيذيين وأصحاب القرار وشركات التدقيق وشركات التأمين، فخسارة ما يملكه المستثمر يجعله يسعى وراء المتسبب؛ وهذا ما حصل في الفترة الأخيرة في العديد من حالات الانهيار والافلاس، وأهمها إفلاس منصة FTX للعملات المشفرة (حيث يتم الأن مقاضاة المؤسسين والمدراء التنفيذيين) . وأدى انهيار بنك سيليكون فالي لرفع مستثمرين دعاوى قضائية على شركة « كيه بي إم جي » بصفتها مدقق حسابات بنك « سيليكون فالي » المنهار، جنباً إلى جنب مع شركات التأمين بما في ذلك « غولدمان ساكس » و« بنك أوف أمريكا » و« مورغان ستانلي »، وذكرت الشكوى في المحكمة الفيدرالية في سان فرانسيسكو، اسم الرئيس التنفيذي للبنك جريج بيكر ومديرين ومسؤولين آخرين في البنك كمتهمين، وهذه الشكوى هي الأولى التي تستهدف مدققي حسابات البنك وضامني سنداته وذلك . استناداً إلى مزاعم تقديمهم لبيانات مضللة أفضت إلى انهيار البنك[1] . كما فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة مالية وقدرها ٤٩٧.٨ مليون درهم (١٣٥.٥ مليون دولار) على السيد (نقفي) مؤسس أبراج كابيتال التي انهارت وعلى أثرها تمت محاكمة كي بي ام جي، وفرض غرامة بقيمة ٤.٢ مليون درهم (١.١٥ مليون دولار) على السيد (صديقي) الرئيس التنفيذي للعمليات .

الخلاصة: إن تعلل شركات المحاسبة بمسؤولية الإدارة عن المعلومات والبيانات المحاسبية وجعلها متاحة للمدقق سبب غير كافٍ لعدم تسليط الضوء من قبل المدقق على المخالفات الجوهرية التي من الممكن أن تكون ارتكبت من قبل الإدارة سواء أكانت مخالفات فنية أو غير قانونية وعلى المدقق وضع تلك المخالفات في تصرف مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين؛ هذا ما يتم التعاقد عليه من خدمات وليس فقط إبداء الرأي في البيانات المالية والأمثلة على ذلك كثيرة فوظيفة المدقق تحتم عليه استخدام مهاراته الفنية وخبراته العملية لبيان حقيقة البيانات المالية وكشف المخالفات والتنبيه لها، فالانهيارات التي حدثت خلال فترة وجيزة من مغادرة المدقق لمكاتب الشركات تتجاهل مبدأ الاستمرارية، ولعل أبرز مثال هو بنك سيليكون فالي وبنك كردي سويس وشركة الطيران الاقتصادي فلاي بي في بريطانيا، فقد انهار الجميع حتى قبل مناقشة البيانات المالية لسنة ٢٠٢٢ .

[1] - الغرامات تلاحق «عمالقة التدقيق».. دبي بعد بريطانيا وألمانيا - 16 أبريل 202 https://www.alkhaleej.ae/

وعلى مايبدو أن عهد ممارسة الضغوط من قبل الإدارات على المدقق الخارجي لإصدار تقارير تحتوي على بيانات مضللة ولو بشكل بسيط، سيجعل المدقق يفكر أكثر من مرة بشأن تعرضه للمحاسبة ولو بعد حين، وقد يحصل على غرامة تفوق حجم إيرادات شركته بالكامل (كما حصل في قضية كي بي ام جي وأبراج كابيتال)، وببساطة يجب محاسبة أي شركة تهمل بأداء عملها وتتسبب بخسارة ضخمة لمن يتعامل معها سواء كان مستثمرا أو عميل أو مورد أو موظف، إضافة لسحب رخص مزاولة أي مهنة.